التَّصْرِيفُ

٩١٥ ـ حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرِي[١]

التصريف عبارة عن: عِلم يُبْحَثُ فيه عن أحكامِ بِنْيَةِ الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشِبْهِ ذلك[2].

ولا يتعلق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال[٣][4]؛ فأما الحروف وشِبْهُهَا فلا تَعَلُّق لعلم التصريف بها.

٩١٦ ـ وَلَيْسَ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِيٍّ يُرَى قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غُيِّرَا[٥]

---

(١) «حرف» مبتدأ «وشبهه» الواو عاطفة، وشبه: معطوف على حرف، وشبه مضاف، والهاء مضاف إليه «من الصرف» جار ومجرور متعلق بقوله: بري، الآتي «بري» خبر المبتدأ وما عطف عليه، وزنة فعيل يخبر بها عن الواحد والمتعدد «وما» اسم موصول مبتدأ «سواهما» سوى: ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول، وسوى مضاف، والضمير مضاف إليه «بتصريف» جار ومجرور متعلق بقوله: حري، الآتي «حري» خبر المبتدأ.

(2) قال المرادي في «توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥٠٨:
اعلم أن النحوَ مشتملٌ على نوعين: أحدهما: علم الإعراب، والآخَرُ: علم التصريف.
وذلك أن علم النحو مشتمل على أحكام الكَلِم العربية، وتلك الأحكام نوعان: إفرادية، وتركيبية.
فالإفرادية هي علم التصريف، والتركيبية هي علم الإعراب. ا.هـ.
وقد عرَّف الأشموني في «شرحه» ٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ علم التصريف بقوله: تغييرُ الكلمة لغير معنًى طارئٍ عليها، ولكن لغرضٍ آخر. وينحصر في: الزيادة، والحذف، والإبدال، والقلب، والنقل، والإدغام. اهـ.
وقد بيَّن الصبان أن الغرضَ الآخَرَ يكون كالإلحاق، والتخلُّص من التقاء الساكنين، والتخلّص من اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون. ا.هـ.

(٣) المراد بالأفعال هنا المتصرفة، لا مطلقاً، والتصريف أصل في الأفعال؛ لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها، بخلاف الأسماء.

(4) أما الأسماء المتمكنة فإن تصريفها يكون بتثنيتها، وجمعها، ونسبتها، وتصغيرها، وبناء الفعل منها، وبناء اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، واسم التفضيل، والصفات المشبّهة.. إلخ.
وأما الأفعال المتصرفة فباشتقاق بعضها من بعض.

(٥) «وليس» فعل ماض ناقص «أدنى» اسم ليس، وخبرها جملة يرى ومعمولاته «من ثلاثي» جار ومجرور متعلق بأدنى «يرى» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ـ وهو المفعول الأول ـ ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

يعني أنه لا يقبل التصريفَ من الأسماء والأفعال ما كان على حرفٍ واحد أو على حرفين، إلا إن كان محذوفاً منه؛ فأقلُّ ما تُبْنَى عليه الأسماء المتمكنةُ والأفعالُ ثلاثةُ أحْرُفٍ، ثم قد يعرض لبعضها نقْصٌ، كـ «يَدٍ» و«قُلْ» و«مَ الله»[1] و«قِ زَيْداً»

٩١٧ ـ وَمُنْتَهى اسْمٍ خَمْسٌ اِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُـزَدْ فـيـه فـمـا سـبـعـاً عَـدَا[٢]

الاسمُ قسمان: مزيدٌ فيه، ومجردٌ عن الزيادة.

فالمزيد فيه هو: ما بعضُ حروفِهِ ساقِطٌ وَضْعاً، وأكْثَرُ ما يبلغ الاسمُ بالزيادة سبعةُ أحرف، نحو: احْرِنْجَام، واشْهِيباب[3].

= هو يعود إلى أدنى، والجملة من يرى ونائب فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر ليس كما قلنا «قابل» مفعول ثان ليرى، وقابل مضاف، و«تصريف» مضاف إليه «سوى» أداة استثناء، وسوى مضاف، و«ما» نكرة موصوفة أو اسم موصول: مضاف إليه «غيرا» غير: فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصوفة أو الموصولة، والجملة من الفعل المبني للمجهول ـ وهو غير ـ ونائب فاعله لا محل لها من الإعراب صلة ما الموصولة، أو في محل جر صفة لما النكرة.

(1) هو اختصار «أيمُن الله» في القسم.

(٢) «ومنتهى» مبتدأ، ومنتهى مضاف، و«اسم» مضاف إليه «خمس» خبر المبتدأ «إن» شرطية «تجردا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، والألف للإطلاق، وجواب الشرط محذوف، وتقدير الكلام: إن تجرد الاسم عن الزيادة فمنتهى ما يكون عليه خمس «وإن» شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بيزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، ما: نافية «سبعاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا ـ بمعنى زاد ـ الآتي «عدا» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

(3) قال المراديُّ:

وأما المزيدُ فيبلغ بالزيادة سبعة أحرف، ولا يتجاوزها إلا بهاء التأنيث، أو زيادتَي التثنية، أو التصحيح، أو النسب.

فإن قلتَ: فكيف قال: «فما سبعاً عدا» ولم يستَثْنِ هاء التأنيث وما ذُكر معها؟

قلتُ: هذه زوائدُ، وقد علم أنها غير معتدٍّ بها؛ لكونها مقدّرة الانفصال.

«توضيح المقاصد والمسالك» ٣/ ١٥١٠.

وأما مثالا الشارح، فإنّ «الاحرنجام» مصدرُ احرنجَمَ، أي: اجتمعَ، و«الاشهيباب» مصدرُ اشهابَّ الجوادُ ونحوُه، أي: كانت فيه شُهْبَةٌ، وهو سوادٌ وبياض.

وأما قول الناظم: «سبعا عدا» والتقدير: سبعَ أحرفٍ، فذلك لأن الحرفَ يذكَّرُ ويؤنَّث، وأنّثه هنا مراعاةً للوزن.

والمجرد عن الزيادة هو: ما بعضُ حُرُوفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضع، وهو: إما ثلاثي كفَلْسٍ، أو رُباعي كجعفرٍ، وإما خماسي ـ وهو غايته ـ كَسَفَرْجَل.

٩١٨ ـ وَغَيْرَ آخِرِ الثُّلَاثِي افْتَحْ وضُمْ   واكْسِرْ وَزِدْ تَسْكِينَ ثَانِيهِ تَعُمْ(١)

العبرة في وَزْنِ الكلمة بما عَدَا الحرفَ الأخيرَ منها(2)، وحينئذ فالاسم الثلاثيُّ: إما أن يكون مضموم الأولِ أو مكسوره أو مفتوحَه، وعلى كل من هذه التقادير: إما أن يكون مضمومَ الثاني أو مكسورَهُ أو مفتوحَهُ أو ساكنه، فيخرج من هذا اثنا عَشَرَ بناءً حاصلة من ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة، وذلك نحو: قُفْل، وَعُنُق، وَدُئِل، وَصُرَد، ونحو: عِلْم، وَحِبُك، وَإِبل، وَعِنَب، ونحو: فَلْس، وَفَرَس، وَعَضُدٍ، وَكَبِدٍ(3).

٩١٩ ـ وَفِعُلٌ أُهمِلَ وَالعَكْسُ يَقِلْ   لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفُعِلْ(٤)

يعني أن من الأبنية الاثني عشر بناءين: أحَدُهما مُهْمَلٌ والآخر قليلٌ.

---

(١) «وغير» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: افتح، الآتي، وغير مضاف، و«آخر» مضاف إليه، و«الثلاثي» مضاف إليه «افتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كل منهما فعل أمر معطوف على افتح «وزد» فعل أمر، وفيه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت فاعل «تسكين» مفعول به لزد، وتسكين مضاف، وثاني من «ثانيه» مضاف إليه، وثاني مضاف والهاء مضاف إليه «تعم» فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر الذي هو قوله: «زد» وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

(2) ذلك لأنه الحرف الذي تظهر عليه حركة الإعراب.

(3) دُئل: دويبة تشبه ابن عرس، وصُرَد: طائرٌ ضخمُ الرأس فيه بياضٌ وسواد، وحِبُك: طرائقُ مثل «حُبُك» وبهما قُرئ قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ﴾ [الذاريات: ٧] قرأ بكسر الحاء أبو مالك الغفاري؛ كما في «البحر المحيط» لأبي حيان ٨/ ١٣٣ وذكر أن ابن عطية ذكرَها عن الحسن.
وعزاها ابن هشام في «أوضح المسالك» ٤/ ٣٢٤ لأبي السِّمال البصري، وقال: فقيل: لم تثبتْ.
ووزنا «فُعِل» و«فِعُل» نادران، والباقية مشهورة مستعملةٌ إلا وزن «فِعِل» فقليل؛ كما سيُفَصَّلُ.

(٤) «وفعل» مبتدأ «أهمل» فعل ماض مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل، والجملة من أهمل ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «والعكس» مبتدأ «يقل» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العكس، والجملة من يقل وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ «لقصدهم» الجار والمجرور متعلق بيقل، وقصد مضاف، والضمير مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله «تخصيص» مفعول به للمصدر، وهو قصد، وتخصيص مضاف، و«فعل» مضاف إليه «بفعل» جار ومجرور متعلق بتخصيص.

فالأول: ما كان على وزن فِعُل ـ بكسر الأول وضمِّ الثاني ـ وهذا بناء من المصنف على عدم إثبات حِبُك[(١)].

والثاني: ما كان على وزن فُعِل، بضم الأول وكسر الثاني، كدُئِل، وإنما قَلَّ ذلك في الأسماء لأنهم قَصَدُوا تخصيص هذا الوزن بفِعْل ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، كضُرِبَ وقُتِلَ.

٩٢٠ ـ وَافْتَحْ وَضُمَّ وَاكْسِرِ الثانِيَ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلَاثِيٍّ وَزِدْ نَحْوَ ضُمِنْ[(٢)]

٩٢١ ـ وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إنْ جُرِّدَا ... وَإنْ يُزَدْ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا[(٣)]

الفعل ينقسم إلى مجرد و[إلى] مزيد فيه، كما انقسم الاسمُ إلى ذلك، وأكثر ما يكون عليه المجردُ أربعةُ أحرفٍ، وأكثر ما ينتهي في الزيادة إلى ستة.

وللثلاثي المجرد أربعةُ أوزانٍ: ثلاثةٌ لفعل الفاعل وواحد لفعل المفعول؛ فالتي لفعل الفاعل: «فَعَلَ» بفتح العين، كضَرَب، و«فَعِلَ» بكسرها، كشَرِب، و«فَعُلَ» بضمها، كشَرُف.

والذي لفعل المفعول: «فُعِلَ» ـ بضم الفاء وكسر العين ـ كضُمِنَ[(4)].

---

(١) فأما من ثبت عنده نحو «حبك» فيكون البناءان عنده قليلين، وليس أحدهما مهملاً والآخر قليلاً.

(٢) «وافتح» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «وضم، واكسر» كذلك «الثاني» تنازعه الأفعال الثلاثة، وكل منها يطلبه مفعولاً به «من فعل» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثاني «ثلاثي» نعت لفعل «وزد» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «نحو» مفعول به لزد، ونحو مضاف، و«ضمن» قصد لفظه: مضاف إليه.

(٣) «ومنتهاه» منتهى: مبتدأ، ومنتهى مضاف، والهاء مضاف إليه «أربع» خبر المبتدأ «إن» شرطية «جردا» جرد: فعل ماض مبني للمجهول فعل الشرط، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف إليه، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام «وإن» الواو حرف عطف، إن: شرطية «يزد» فعل مضارع مبني للمجهول، فعل الشرط «فيه» جار ومجرور متعلق بقوله: يزد «فما» الفاء واقعة في جواب الشرط، وما: نافية «ستاً» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: عدا، الآتي «عدا» فعل ماض، ومعناه: جاوز، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو، والجملة من الفعل المنفي بما وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جزم جواب الشرط.

(4) قال الأشموني في «شرحه» ٤/ ٣٤٠ ـ ٣٤١:

وإلى كون صيغةِ ما لم يُسَمَّ فاعلُه أصلاً ذهبَ المبرد، وابن الطراوة، والكوفيون، ونقله في «شرح الكافية» عن سيبويه والمازني، وذهب البصريون إلى أنها فرعٌ مغيَّرةٌ عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن سيبويه، وهو أظهرُ القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من «الكافية» و«شرحها». ا.هـ. =

ولا تكون الفاء في المبني للفاعل إلا مفتوحة؛ ولهذا قال المصنف: «وافتح وضم واكسر الثاني» فجعل الثاني مُثَلّثاً وسكَتَ عن الأول؛ فعلم أنه يكون على حالة واحدة، وتلك الحالة هي الفتح.

[**وللرباعيِّ المجرد ثلاثَةُ أوزانٍ**: واحدٌ لفعل الفاعل: كدَحْرَجَ، وواحدٌ لفعل المفعول كدُحْرِجَ، وواحد لفعل الأمر كدَحْرِجْ][(١)].

وأما المزيد فيه؛ فإن كان ثلاثيًّا، صار بالزيادة على أربعة أحرف، كضَارَبَ، أو على خمسة، كَانْطَلَقَ، أو على ستة، كَاسْتَخْرَجَ، وإن كَان رباعيًّا، صار بالزيادة على خمسة، كَتَدَحْرَجَ، أو على ستة، كَاحْرَنْجَمَ.

= و«فَعَلَ» يأتي مضارعه «يفعل» بالحركات الثلاث في عينه، والأكثر فتحُ عين «يفعل» مضارع «فَعِل» ويقلّ كسرُها، بل هو نادر، ولم يرد الضمّ.

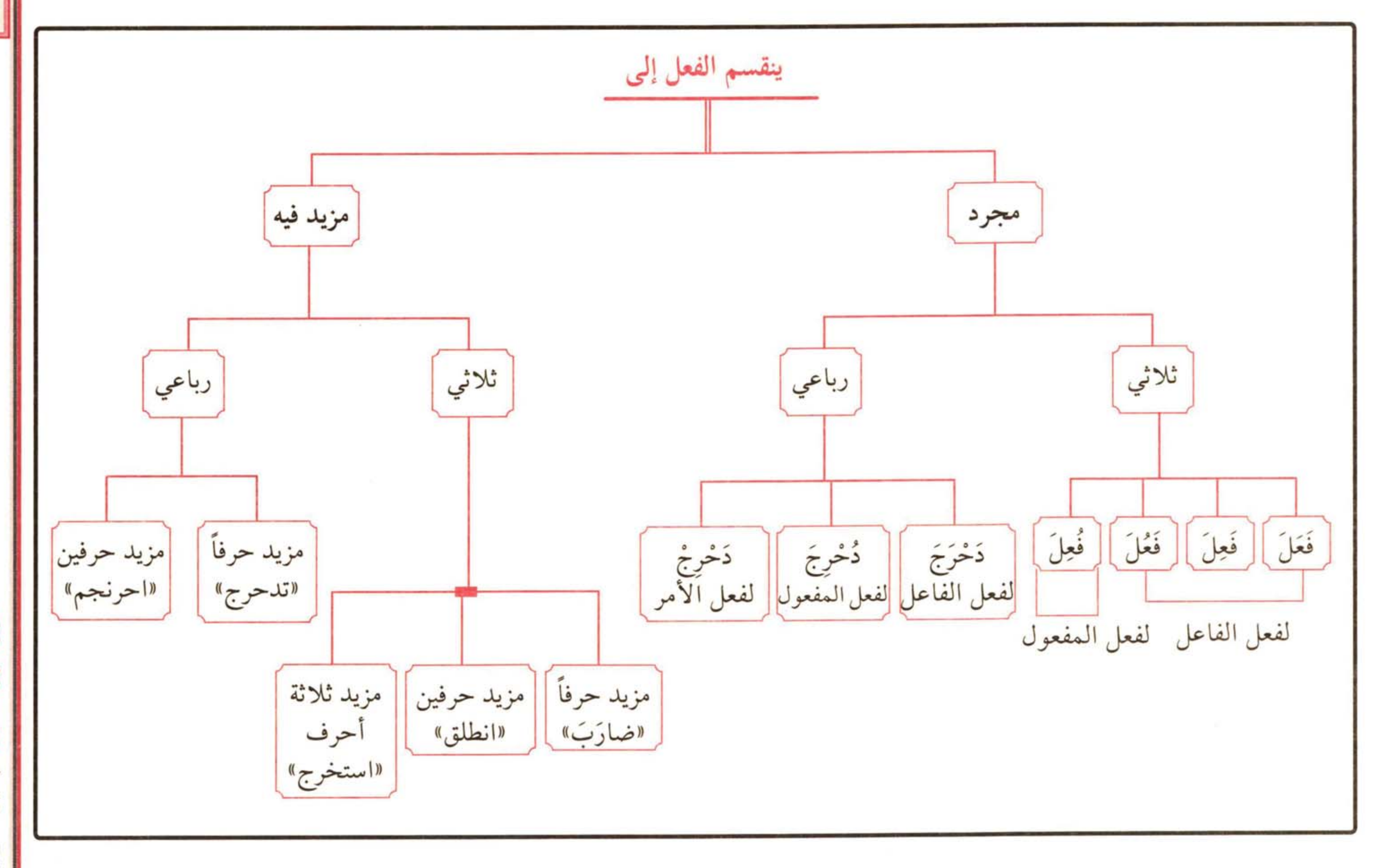
وأما «فَعُل» فلا يأتي مضارعه «يفعُل» إلا مضموم العين.

(١) **الحق أن المعتبر من هذه الأوزان الثلاثة وزن واحد**، وهو وزن الماضي المبني للمعلوم، فأما وزن الأمر ووزن الماضي المبني للمجهول، ففرعان عنه.

فإن قلت: فلماذا ذكر الشارح هاهنا وزن الأمر، ولم يذكر وزن الأمر حين تعرض لأوزان الثلاثي المجرد؟ فهو لم يسلك طريقًا واحدًا في الموضعين، ولو أنه سلك طريقًا واحدًا لترك هنا وزن الأمر، أو لذكره هناك؟

فالجواب عن هذا أن وزن الأمر هنا مجرد كوزن الماضي، فعدَّه منه، أما في الثلاثي، فوزن الأمر منه لا يكون إلا مزيدًا فيه همزة الوصل في أوله، فلم يعدَّه هناك؛ لأنه كان بصدد تعداد المجرد من الأوزان.

وهذه حجة واهية لا تنهض سببًا لما ذكرنا من أنه لم يسلك طريقًا واحدًا.


ينقسم الفعل إلى
مجرد
مزيد فيه
ثلاثي
رباعي
فَعَلَ
فَعِلَ
فَعُلَ
فُعِلَ
لفعل الفاعل
لفعل المفعول
دَحْرَجَ لفعل الفاعل
دُحْرِجَ لفعل المفعول
دَحْرِجْ لفعل الأمر
ثلاثي
رباعي
مزيد حرفًا «ضارَبَ»
مزيد حرفين «انطلق»
مزيد ثلاثة أحرف «استخرج»
مزيد حرفًا «تدحرج»
مزيد حرفين «احرنجم»

٩٢٢ ـ لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ فَعْلَلُ … وَفِعْلِلٌ وَفِعْلَلٌ وَفُعْلُلُ[(١)]

٩٢٣ ـ وَمَعْ فِعَلٍّ فُعْلَلٌ وَإِنْ عَلَا … فَمَعْ فَعَلَّلٍ حَوَى فَعْلَلِلَا[(٢)]

٩٢٤ ـ كَذَا فُعَلِّلٌ وَفِعْلَلٌّ وَمَا … غَايَرَ لِلزَّيْدِ أَوِ النَّقْصِ انْتَمَى[(٣)]

الاسمُ الرباعيُّ المجرد له ستةُ أوزان:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: جَعْفَرٍ[(٤)].

الثاني: «فِعْلِلٌ» بكسر أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: زِبْرِج[(٥)].

الثالث: «فِعْلَلٌ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه، نحو: دِرْهَم [وهِجْرَع][(٦)].

الرابع: «فُعْلُلٌ» بضم أوله وثالثه وسكون ثانيه، نحو: بُرْثُن[(٧)].

الخامس: «فِعَلٌّ» بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه، نحو: هِزَبْرٍ[(٨)].

---

(١) «لاسم» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «مجرد» نعت لاسم «رباع» حذفت منه ياء النسبة للضرورة: نعت ثان لاسم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل، وفعلل، وفعلل» معطوفات على المبتدأ.

(٢) «ومع» ظرف متعلق بمحذوف حال مما قبله، ومع مضاف، و«فعل» مضاف إليه «فعلل» معطوف على فعلل بالواو التي في أول البيت «إن» شرطية «علا» فعل ماض، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم، ومعنى علا: زاد «فمع» الفاء واقعة في جواب الشرط، مع: ظرف متعلق بمحذوف حال من فعلل الآتي، ومع مضاف، و«فعلل» مضاف إليه «حوى» فعل ماض، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم أيضاً «فعللا» مفعول به لحوى، والجملة من حوى وفاعله المستتر فيه في محل جزم جواب الشرط على تقدير قد داخلة على الفعل الماضي.

(٣) «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «فعلل» مبتدأ مؤخر «وفعلل» معطوف عليه «وما» اسم موصول: مبتدأ «غاير» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة، والجملة من غاير وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول «للزيد» جار ومجرور متعلق بقوله: «انتمى» الآتي «أو» عاطفة «النقص» معطوف على الزيد «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من انتمى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) الجعفر في الأصل: النهر، ، وقيل: النهر الملآن خاصة، وأنشد ابن جني:

إِلَى بَلَدٍ لَا بَقَّ فِيهِ وَلَا أَذًى … وَلَا نَبَطِيَّاتٌ يُفَجِّرنَ جَعْفَرَا

(٥) الزبرج: السحاب الرقيق، أو السحاب الأحمر، وهو أيضًا الذهب.

(٦) الهجرع: الطويل الممشوق، أو الطويل الأعرج، وفيه لغة بوزن جعفر.

(٧) البرثن ـ بثاء مثلثة ـ واحد براثن الأسد، وهي مخالبه.

(٨) الهزبر: الأسد.

السادس: «فُعْلَلٌ» بضم أوله وفتح ثالثه وسكون ثانيه، نحو: جُخْدَبٍ[(١)].

وأشار بقوله: «**وإن عَلَا .. إلخ**» **إلى أبنية الخماسي، وهي أربعة**:

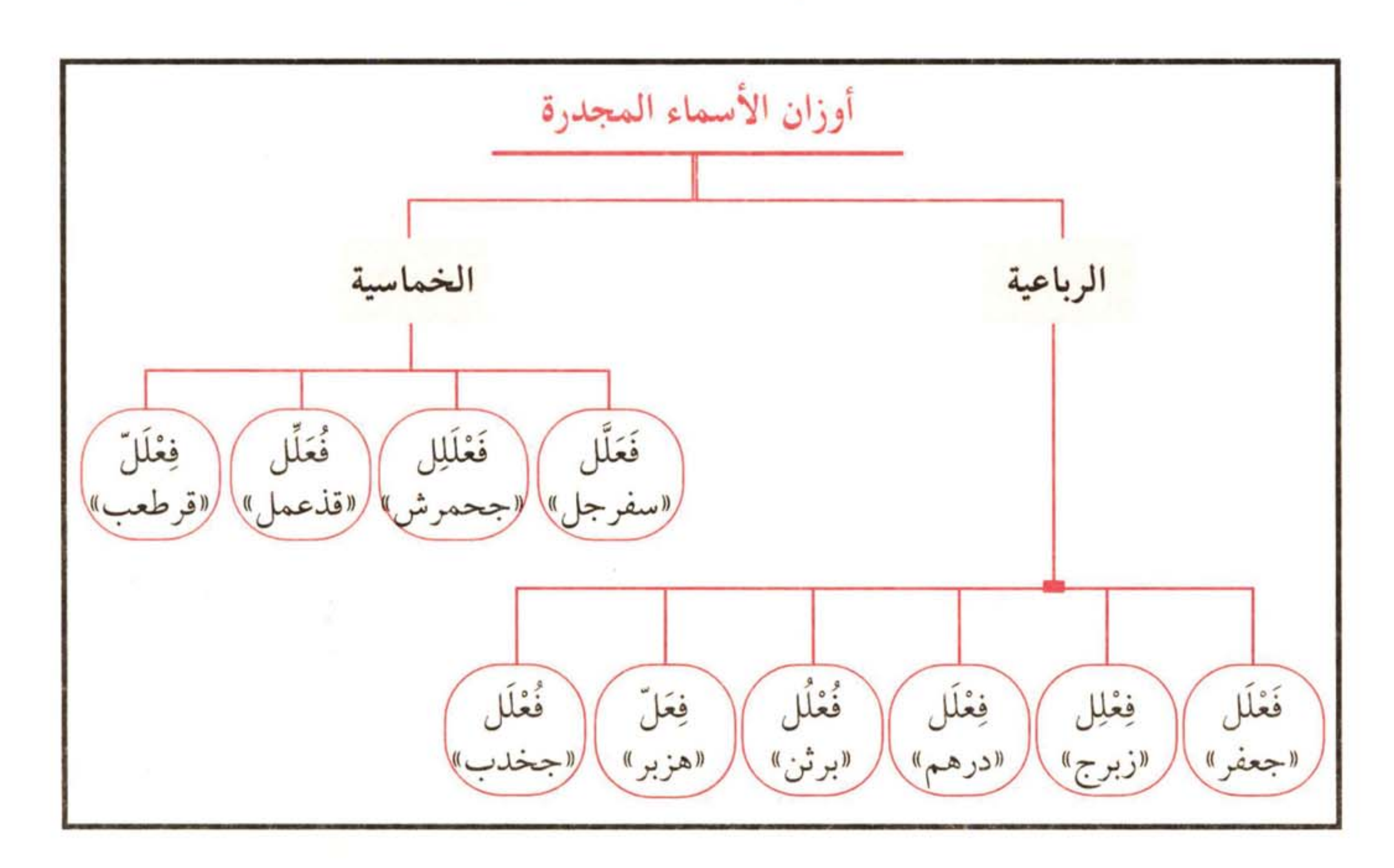
الأول: «فَعَلَّلٌ» بفتح أوله وثانيه وسكون ثالثه وفتح رابعه، نحو: سَفَرْجَل.

الثاني: «فَعْلَلِلٌ» بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وكسر رابعه، نحو: جَحْمَرِش[(٢)].

الثالث: «فُعَلِّلٌ» بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه، نحو: قُذَعْمِل[(٣)].

الرابع: «فِعْلَلٌّ» بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه، نحو: قِرْطَعْبٍ[(٤)].

وأشار بقوله: «**وما غَايَرَ .. إلخ**» إلى أنه إذا جاء شيء على خلاف ما ذكر، فهو إما ناقِصٌ، وإما مَزِيد فيه؛ فالأول كيَدٍ وَدَمٍ، والثاني كاسْتِخْرَاجٍ وَاقْتِدَار.



(١) الجخدب: الجراد الأخضر الطويل الرجلين، أو هو ذكر الجراد.

(٢) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، أو هي العجوز الكبيرة، والجحمرش من الإبل: الكبيرة السن، وتُجمع على جحامر، وتُصغَّر على جحيمر، بحذف الشين؛ لأنها تخل بالصيغة.

(٣) القذعمل من الإبل: الضخم، ومن النساء: القصيرة.

(٤) القرطعبة: الخرقة البالية، وليس له قرطعبة: أي ليس له شيء.

٩٢٥ ـ وَالْحَرْفُ إنْ يَلْزَمْ فأصْلٌ وَالّذِي لَا يَلْـزَمُ الـزَّائِـدُ مِـثْـلُ تَـا احْـتُـذِي[١]

الحرفُ الذي يلزم تصاريفَ الكلمةِ هو الحرفُ الأصليُّ، والذي يسقط في بعض تصاريف الكلمة هو الزائد، نحو: «ضَارِبٍ وَمَضْرُوبٍ»[2].

٩٢٦ ـ بِضِمْنِ فِعْلٍ قابِلِ الأُصُولَ فِي وَزْنٍ وَزَائِـدٌ بِـلَـفْـظِـهِ اكْـتُـفِـي[٣]

٩٢٧ ـ وَضَاعِفِ اللّامَ إذَا أَصْلٌ بَقِي كَـرَاءِ جَـعْـفَـرٍ وقَـافِ فُـسْـتُـقِ[٤]

إذا أريد وَزْنُ الكلمة قوبلت أصولُها بالفاء والعين واللام؛ فيقابل أولُهَا بالفاء، وثانيها بالعين، وثالثها باللام، فإن بقي بعد هذه الثلاثة أصلٌ عُبِّر عنه باللام.

---

(١) «والحرف» مبتدأ «إن» شرطية «يلزم» فعل مضارع، فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحرف الواقع مبتدأ «فأصل» الفاء واقعة في جواب الشرط، أصل: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو أصل، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ «والذي» اسم موصول: مبتدأ «لا» نافية «يلزم» فعل مضارع، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى «الذي لا يلزم» الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من يلزم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة «الزائد» خبر المبتدأ «مثل» خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك مثل، ومثل مضاف، و«تا» قصر للضرورة: مضاف إليه، وتا مضاف، و«احتذي» قصد لفظه: مضاف إليه.

(2) فمن المثالين نجد أن الحروف الأصلية فيهما هي: الضاد والراء والباء (ضرب)، والبواقي زوائدٌ، وعلى ذلك قِسْ.

(٣) «بضمن» جار ومجرور متعلق بقوله: «قابل» الآتي، وضمن مضاف، «فعل» مضاف إليه «قابل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «الأصول» مفعول به لقابل «في وزن» جار ومجرور متعلق بقابل «وزائد» مبتدأ «بلفظه» الجار والمجرور متعلق بقوله: «اكتفي» الآتي على أنه نائب فاعله، وجاز تقدمه لأنه في صورة الفضلة ولا يلتبس بالمبتدأ، وقد تقدم ذكر ذلك مراراً في نظائره من كلام الناظم، ولفظ مضاف، والهاء مضاف إليه «اكتفي» فعل ماض مبني للمجهول، والجملة منه ومن نائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٤) «وضاعف» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «اللام» مفعول به لضاعف «إذا» ظرف تضمن معنى الشرط «أصل» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، والتقدير: إذا بقي أصل، والجملة من بقي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «بقي» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة من بقي المذكور وفاعله لا محل لها مفسرة «كراء» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: وذلك كائن كراء، وراء مضاف، و«جعفر» مضاف إليه «وقاف» معطوف على راء، وقاف مضاف، و«فستق» مضاف إليه.

فإن قيل: ما وزن ضَرَبَ؟ فقل: فَعَلَ، وما وزن زَيْدٍ؟ فقل: فَعْل، وما وزن جَعْفَر؟ فقل: فَعْلَل، وما وزن فُسْتُقٍ؟ فقل: فُعْلُلٌ، وتُكَرَّرُ اللام على حسب الأصول.

وإن كان في الكلمة زائد، عُبِّر عنه بلفظِه؛ فإذا قيل: ما وزن ضَارب؟ فقل: فاعِل، وما وزن جَوْهَر؟ فقل: فَوْعَل، وما وزن مُسْتَخْرِجٍ؟ فقل: مُسْتَفْعِلٌ.

هذا إذا لم يكن الزائدُ ضعفَ حرفٍ أصلي؛ فإن كان ضِعْفَه، عُبِّرَ عنه بما عُبِّر به عن ذلك الأصلي، وهو المراد بقوله:

٩٢٨ ـ وَإنْ يَكُ الزائِدُ ضِعْفَ أصْلي ... فاجْعَلْ لهُ في الوَزْنِ مَا للأصْلِ[١]

فتقول في وزن اغْدَوْدَن[٢]: افعَوْعَلَ؛ فتعبِّر عن الدال الثانية بالعين كما عبَّرت بها عن الدال الأولى؛ لأن الثانية ضِعفُهَا، وتقول في وزن قَتَّل: فَعَّل، ووزن كرَّم: فعَّل؛ فتعبر عن الثاني بما عبرت به عن الأول، ولا يجوز أن تعبر عن هذا الزائد بلفظه؛ فلا تقول في وزن اغْدَوْدَن: افعَودل، ولا في وزن قَتَّل: فَعْتَل، ولا في وزن كرَّم: فَعْوَل[٣].

٩٢٩ ـ واحكُمْ بتأصِيلِ حُرُوفِ سِمْسِمِ ... ونَحْوِهِ والخُلْفُ في كَلَمْلِمِ[٤]

---

(١) «وإن» شرطية «يك» فعل مضارع ناقص، فعل الشرط، وهو مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف «الزائد» اسم يك «ضعف» خبر يك، وضعف مضاف، و«أصلي» مضاف إليه «فاجعل» الفاء واقعة في جواب الشرط، واجعل: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «له، في الوزن» جاران ومجروران متعلقان باجعل «ما» اسم موصول: مفعول أول لاجعل، والمفعول الثاني الجار والمجرور الأول «للأصل» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول الواقع مفعولاً أول لاجعل.

(٢) تقول: اغدودن الشعر؛ وذلك إذا طال، وتقول: اغدودن النبات؛ وذلك إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد.

(٣) حاصل ما ذكر الناظم والشارح أن كل زائد يُعبَّر عنه في الميزان بلفظه، إلا شيئين: أولهما: الحرف الزائد لتكرير حرف أصلي؛ فإنه يُعبَّر عنه بما عُبِّر به عن الأصلي، فإن كان تكريرًا للعين، نحو: قتَّل وكرَّم، عُبِّر عنه بالعين، وإن كان تكريرًا للام، نحو: اقعنسس، عُبِّر عنه باللام، وثانيهما: الحرف المبدل من تاء الافتعال، نحو اصطبر، فإنه يُعبَّر عنه بالتاء.

(٤) «واحكم» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «بتأصيل» جار ومجرور متعلق باحكم، وتأصيل مضاف، و«حروف» مضاف إليه، وحروف مضاف، و«سمسم» مضاف إليه «ونحوه» نحو: معطوف بالواو على سمسم، ونحو مضاف، والهاء مضاف إليه «والخلف» مبتدأ «في» حرف جر «كلملم» الكاف اسم بمعنى مثل مجرور المحل بفي، والكاف مضاف، ولملم: مضاف إليه، وقد قصد لفظه، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذي هو قوله: «الخلف».

المُرَاد بِسِمْسِم: الرباعيُّ الذي تكرَّرت فاؤه وعينه ولم يكن أحَدُ المكررين صالحاً للسقوط، فهذا النوع يُحكم على حروفه كلها بأنها أصول؛ فإذا صَلَحَ أحدُ المكررين للسقوط، ففي الحكم عليه بالزيادة خلاف، وذلك نحو: «لَمْلِمْ» أمر من لَمْلَمَ، و«كَفْكِفْ» أمر من كَفْكَفَ؛ فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط، بدليل صحة لَمَّ وكفَّ، فاختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هما مادَّتان، وليس كفكف من كفَّ ولا لملم من لَمَّ؛ فلا تكون اللام والكاف زائدتين. وقيل: اللام زائدة، وكذا الكاف. وقيل: هما بَدَلان من حرف مضاعف، والأصلُ: لَمَّمَ وكفَّفَ، ثم أُبْدِل من أحد المضاعفين لامٌ في لَمْلَمَ، وكافٌ في كَفْكَفَ(1).

٩٣٠ ـ فَألِفٌ أكْثَرَ مِنْ أصْلَيْنِ صَاحَبَ زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيْنِ(٢)

إذا صَحِبَتِ الألفُ ثلاثَةَ أحرُفٍ أصولٍ حُكِمَ بزيادتها، نحو: ضَارِبٍ وَغَضْبَى، فإن صحبت أصلين فقط فليست زائدة، بل هي إما أصل، كإلًى(٣)، وإما بدل من أصل، كقَال وبَاع(4).

٩٣١ ـ وَاليَا كذَا وَالوَاوُ إنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا في يُؤْيُؤ وَوَعْوَعَا(٥)

---

(1) القول الأول مذهب البصريين غير الزجَّاج، والثاني قوله، والثالث قول الكوفيين.
ينظر «توضيح المقاصد» ٣/ ١٥٣٢، و«شرح الأشموني» ٤/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩، و«البهجة المرضية» ص٣٦١.

(٢) «فألف» مبتدأ «أكثر» مفعول به تقدم على عامله، وهو قوله: «صاحب» الآتي «من أصلين» جار ومجرور متعلق بأكثر «صاحب» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ألف، والجملة من صاحب وفاعله المستتر فيه في محل رفع صفة لألف «زائد» خبر المبتدأ «بغير» جار ومجرور متعلق بزائد، وغير مضاف، و«مين» مضاف إليه.

(٣) الإلى ـ بكسر الهمز، بزنة الرضا ـ النعمة، وهو واحد الآلاء في نحو قوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن: ١٣].

(4) تُعرَف زيادة الحرف ـ أو أصالته ـ بالاشتقاق، وعليه فإن ما ذكر الناظم والشارحُ لا يكون في المبنيات والحروف، فتأتي الألف مع أصلين وأكثر مثل «مهما»، «حتى»، ومثل ذلك الأسماء الأعجمية مثل «إسماعيل»، «جبرائيل».

(٥) «اليا» قصر للضرورة: مبتدأ «كذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «والواو» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه، أي: والواو كذلك «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «يقعا» فعل مضارع مجزوم بلم، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل جزم فعل الشرط «كما هما» في موضع الحال من ألف الاثنين، أو =

أي: كذلك إذا صَحِبَتِ الياء أو الواو ثلاثةَ أحْرُفٍ أصولٍ، فإنه يُحكم بزيادتهما، إلا في الثنائي المكرر.

فالأول: كصَيْرَفٍ(١)، وَيَعْمَل(٢)، وجَوْهَر، وعَجُوز.

والثاني: كَيُؤْيؤ(٣)، لطائر ذي مِخْلَبٍ، وَوَعْوَعَة: مصدر وَعْوَعَ: إذا صَوَّتَ.

فالياء والواو في الأول زائدتان، وفي الثاني أصليتان.

٩٣٢ ـ وَهكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ... ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تُحُقِّقَا(٤)

أي: كذلك يُحكم على الهمزة والميم بالزيادة إذا تقدَّمَتَا على ثلاثة أحرف أصول، كأحْمَدَ ومُكْرِمٍ، فإن سَبَقَا أصلين حُكم بأصالتهما، كإبل ومَهْد(5).

= نعت مصدر محذوف على تقدير مضاف بين الكاف ومدخولها، والتقدير: إن لم يقعا وقوعاً كوقوعهما، فحذف المضاف وعوض عنه «ما» فانفصل الضمير، و«في يؤيؤ» جار ومجرور متعلق: إما بالمضاف المحذوف، وإما بالكاف لما فيها من معنى التشبيه «ووعوعا» الواو حرف عطف، وعوعا: أصله فعل ماض، وهو هنا معطوف على يؤيؤ بعد أن قصد لفظه.

(١) الأول: هو الواو والياء اللتان صاحب كل منهما ثلاثة أحرف. والصيرف: المحتال المتصرِّف في أموره.

(٢) اليعمل: البعير القوي على العمل، والناقة يعملة.

(٣) الثاني: هو الذي تألف من حرفين وتكرر الحرفان. واليؤيؤ: طائر من الجوارح كالباشق، ويُجمع على «يآيئ» بزنة مساجد.

(٤) «وهكذا» الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «وميم» معطوف على همز «سبقا» سبق: فعل ماض، وألف الاثنين فاعل، والجملة في محل رفع نعت للمبتدأ وما عطف عليه «ثلاثة» مفعول به لسبق «تأصيلها» تأصيل: مبتدأ، وتأصيل مضاف، وها مضاف إليه «تحققا» فعل ماض مبني للمجهول، والألف للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تأصيلها الواقع مبتدأ، والجملة من الفعل المبني للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب نعت لثلاثة.

(5) قال المكودي في «شرحه» ص٣٥٣:

وفُهم من قوله: «سبقا» أنهما لا تطرد زيادتهما في غير الأول.

وفُهم من قوله: «تحققا» أن الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقّق أصالتها لم يُحكَم بزيادتهما إلا بدليل.

٩٣٣ ـ كَـذَاكَ هَـمْـزٌ آخِـرٌ بَـعْـدَ أَلِـفْ أَكْـثَـرَ مِـنْ حَـرْفَـيْـنِ لَـفْـظُـهَـا رَدِفْ[١]

أي: كذلك يُحكم على الهمزة بالزيادة إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين، نحو: حَمْرَاء، وعَاشُوراء، وقَاصِعَاءَ[٢].

فإن تقدم الألفَ حرفان، فالهمزة غير زائدة، نحو: كساء، ورداء؛ فالهمزة في الأول بدلٌ من واو، وفي الثاني بدل من ياء[٣]، وكذلك إذا تقدم على الألف حرف واحد، كماء وداءٍ.

٩٣٤ ـ وَالنُّونُ فِي الآخِرِ كَالهَمْزِ وفِي نَـحْـوِ «غَـضَـنْـفَـرٍ» أَصَـالَـةً كُـفِـي[٤]

النونُ إذا وقعت آخراً بعد ألف تقدَّمها أكثرُ من حرفين[5]، حُكم عليها بالزيادة، كما حُكم على الهمزة حين وقعت كذلك، وذلك نحو: زَعْفَرَان، وسَكْرَان.

فإن لم يسبقها ثلاثة فهي أصليَّةٌ، نحو: مَكان، وزَمَان[6].

---

(١) «كذاك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «همز» مبتدأ مؤخر «آخر» نعت لهمز «بعد» ظرف متعلق بمحذوف نعت ثان لهمز، وبعد مضاف، و«ألف» مضاف إليه «أكثر» مفعول تقدم على عامله، وهو قوله: «ردف» الآتي «من حرفين» جار ومجرور متعلق بأكثر «لفظها» لفظ: مبتدأ، ولفظ مضاف، وها: مضاف إليه «ردف» فعل ماض، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظها الواقع مبتدأ، فاعل، والجملة من ردف وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ.

(٢) القاصعاء: جُحر من جِحَرة اليربوع، وقال الفرزدق:

وَإِذَا أَخَـذْتَ بِـقَـاصِـعَـائِـكَ لَـمْ تَـجِـدْ أَحَـدًا يُـعِـيـنُـكَ غَـيْـرَ مَـنْ يَـتَـقَـصَّـعُ

(٣) أصل كساء: كساو ـ بواو في آخره؛ لأنه من الكسوة، وفعله: كسوته أكسوه ـ فوقعت الواو متطرفة إثر ألف زائدة فقلبت همزة. وأصل بناء: بناي ـ بياء في آخره، بدليل بنيت البيت أبنيه ـ فقُلبت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة.

(٤) «والنون» مبتدأ «في الآخر» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور وهو قوله: كالهمز، الآتي ا راقع خبراً «كالهمز» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وفي نحو» جار ومجرور متعلق بقوله: «كفي» الآتي، ونحو مضاف، و«غضنفر» مضاف إليه «أصالة» مفعول ثان لكفي تقدم عليه «كفي» فعل ماض مبني للمجهول، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، نائب فاعل، وهو مفعول الأول.

(5) أصليَّين.

(6) وكذا إذا وقعت أولى مثل «نهشل» وثانية مثل «قنطار».

ويُحكم أيضاً على النون بالزيادة إذا وقعت بعد حرفين وبعدها حرفان: كَغَضَنْفَر(١).

٩٣٥ ـ وَالتَّاءُ فِي التَّأنيثِ وَالمُضَارَعَهْ وَنَحْوِ الاِسْتِفْعَالِ وَالمُطَاوَعَهْ(٢)

تُزَادُ التاءُ إذا كانت للتأنيث، كقائمة(3)، وللمضارعة، نحو: أَنْتَ تَفْعَلُ، أو مع السين في الاستفعال وفروعه، نحو: اسْتِخْرَاج ومُسْتَخْرج واسْتَخْرج، أو مطاوعة «فعَّل» نحو: عَلَّمْتُه فَتَعَلّم، أو «فَعْلَل» كتَدَحْرَج(4).

٩٣٦ ـ وَالهاءُ وَقْفاً كَلِمَهْ وَلَمْ تَرَهْ وَاللامُ فِي الإشَارَةِ المُشْتَهِرَهْ(٥)

تُزادُ الهاءُ في الوقف، نحو: لِمَهْ، ولم تَرَهْ، وقد سَبقَ في باب الوقف بيانُ ما تُزاد فيه، وهو «ما» الاستفهامية المجرورة، والفعلُ المحذوفُ اللام للوقف، نحو: «رَهْ»، أو المجزوم، نحو: «لم تَرَهْ» وكلُّ مبنيٍّ على حركة(٦)، نحو: «كَيْفَهْ» إلا ما قُطع عن الإضافة كَقَبْلُ وبَعْدُ، واسمَ «لا» التي لنفي الجنس، نحو: «لا رَجُلَ»، والمنادى، نحو: «يا زَيْدُ»، والفعل الماضي، نحو: «ضَرَبَ».

---

(١) الغضنفر: الأسد.

(٢) «والتاء» مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة السابق والسياق عليه، وتقديره: والتاء زائدة، أو نحو ذلك «في التأنيث» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «والمضارعة» معطوف على التأنيث «ونحو» معطوف على التأنيث أيضاً، ونحو مضاف، و«الاستفعال» مضاف إليه «والمطاوعة» معطوف على الاستفعال.

(3) وهذا في مُفردٍ، وكذا في الجمع نحو «قائمات».

(4) المطاوعةُ: الموافقة، ولها أوزان: «تَفَعَّلَ»، و «انْفَعَلَ»، و«تَفَعْلَلَ»، و«افْعَنْلَلَ».

ويمكن أن يفهم من قول الناظم: «ونحو الاستفعال» دخولُ: «التّفاعُل»، و«الافْتِعال»، و«التَّفعيل»، و«التِّفْعال» في مراده، وإلا فهي تُستَدْرَك عليه فيما تطرد فيه زيادة التاء.

(٥) «والهاء» مبتدأ، وخبره محذوف كما تقدم في البيت السابق «وقفاً» حال بتقدير اسم الفاعل، أي: واقفاً، أو منصوب بنزع الخافض، أي: في وقف «كلمه» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف «ولم تره» معطوف على لمه «واللام» مبتدأ، وخبره محذوف على قياس ما سبق «في الإشارة» جار ومجرور متعلق بذلك الخبر المحذوف «المشتهرة» نعت للإشارة.

(٦) تذكَّر أنه اشترط في الحركة أن تكون حركة بناء، فخرجت حركة الإعراب، وألا يشبه المبني على الحركة المعرب، كالفعل الماضي، فإنه يشبه المضارع المعرب، وأن تكون حركة البناء دائمة لا تتغير، فما تغيرت حركة بنائه في بعض الأحوال، كالمقطوع عن الإضافة واسم لا والمنادى، ليس من هذا القبيل.

واطَّرَد أيضاً زيادَةُ اللام في أسماء الإشارة، نحو: ذلك، وتلك، وهنالك[1].

٩٣٧ ـ وَامْنَعْ زِيَادَةً بِلَا قَيْدٍ ثَبَتْ إنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةٌ كَحَظِلَتْ[٢]

إذا وقع شيء من حروف الزيادة العشرة التي يجمعها قولك: «سألتمونيها»[٣] **خالياً عما قُيِّدَت به زيادتُه، فاحْكم بأصالته**، إلا إن قام على زيادته حجة بينة، كسقوط همزة «شمأل» في قولهم: «شَمَلَت الرِّيحُ شمولاً» إذا هَبَّت شَمالاً، وكسقوط نون «حَنْظَل» في قولهم: «حَظِلَتِ الإبلُ» إذا آذاها أكلُ الحنظل، وكسقوط تاء «ملكوت» في: «الملك».

(1) وتُسمّى «لام البُعْد»، وصاحبتُها الكاف (كاف الخطاب)، وقد ترافقهما «ميم الجمع»؛ نحو «ذلكم»، «تلكم»، «هنالكم».

(٢) «وامنع» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «زيادة» مفعول به لامنع «بلا قيد» جار ومجرور متعلق بزيادة «ثبت» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «قيد»، والجملة من ثبت وفاعله المستتر فيه في محل جر نعت لقيد «إن» شرطية «لم» نافية جازمة «تبين» فعل مضارع مجزوم بلم، وأصله تتبين «حجة» فاعل تبين، والجملة فعل الشرط، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله «كحظلت» الكاف جارة لقول محذوف كما عرفت مراراً.

(٣) قد عني العلماء قديمًا بذكر تراكيب تجمع حروف الزيادة، فمنها قولهم: «**سألتمونيها**» ومنها: «**اليوم تنساه**» ومنها: «**هم يتساءلون**» وقد جمعها ابن مالك أربع مرات في بيت واحد، وهو:

هَنَاءٌ وَتَسْلِيمٌ، تَلا يَوْمَ أُنْسِهِ نِهَايَةُ مَسْؤُول، أَمَانٌ وتَسْهِيلُ

ويُروى أن طالبًا سأل أستاذه عن حروف الزيادة، فقال له: «سألتمونيها»، فقال التلميذ: لم أسأل، فقال الأستاذ: «اليوم تنساه»، فقال: لم يحدث شيء، فقال الأستاذ: قد أجبتك مرتين، ولكنك لم تفطن.